

فهم الأمنة: مقارنة نقدية للدراسات الأمنية

سيد أحمد فوجيلي *

مقدمة

تعتبر نظرية الأمنة *Securitization Theory* أو (إضفاء الطابع الأمني) برنامج البحث القيادي في حقل الدراسات الأمنية خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة. ظهرت هذه النظرية كنتيجة للتطورات الثورية التي حدثت في تخصص العلاقات الدولية ابتداءً من منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بوصول ما يعرف بالمقاربات بعد - الوضعية إلى التخصص، وفتح حدوده لدخول منهجيات نقدية جديدة، على رأسها البنائية الإجتماعية *Social Constructivism*. وتعود أصول نظرية الأمنة إلى العمل المبدع الذي قدّمه أولي ويفر *Ole Waever* في نهاية ثمانينيات القرن المنصرم حول الأبعاد الخطابية للأمن، والذي قام بتطويره لاحقاً بالاشتراك مع الأستاذ باري بيوزان *Barry Buzan* وباقي فريق بحث معهد كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

تنطلق نظرية الأمنة من تعريف الأمن كممارسة خطابية أو سياق تكلم. تفترض هذه النظرية بأن أي مشكلة أو حادثة اجتماعية ستصبح قضية أمنية من خلال التكلم عنها بعبارات تحمل معاني الخطر والتهديد. تحدث الأمنة عندما يقوم فاعل معين بالحديث عن مشكلة اجتماعية معينة كتهديد أمني وجودي، كأن يتكلم أي مواطن عن مشكلة الهجرة كتهديد وجودي لأمنه ورفاهيته. بالتالي، تفترض النظرية بأن عملية الأمنة لن تحدث بدون أن يتكلم الفاعل عن المشكلة باستخدام مفردات التهديد، وبدون أن يعلن بشكل صريح بأنه عرضة له. هذا يعني بأن النظرية تفترض بشكل صريح بأن كل فاعل يستطيع "تكلم الأمن" بمعنى أنه يملك القدرة على التصريح والإعلان عن التهديد والخطر الذي يواجهه.

على نقيض التيار السائد، سنجادل في هذه الدراسة بأن هذه الفرضية خاطئة من الناحية المنطقية ولا تتطابق مع الدليل التجريبي. لإثبات هذا الموقف سنطرح السؤال التالي: هل يملك الأفراد أو الجماعات، من الناحية الفعلية، قدرة متكافئة على "تكلم الأمن" أو التصريح بوجود تهديد؟ سنجادل هنا بأن مدرسة كوبنهاغن قد بالغت في قدرة الفواعل

(* أسناد السياسة
الدولية - جامعة
الجزائر .

على تكلم الأمن (إنتاج الخطاب الأمني) وأهملت الحالات التي تكون فيها هذه الممارسة الخطابية معاقبة أو مقيدة. من خلال فحص أمثلة حول جرائم قتل الشرف، سنبيّن بأن بعض الفواعل (النساء) يفضلن التزام الصمت بدلا من التصريح بالتهديد المحدق بهم. في هذه الحالة، إذا كانت الاستراتيجية المفضلة للفاعل حيال التهديد هي الصمت بدلا من التكلم، فهذا يعني بأن الأمانة لن تحدث من الأساس. من ناحية أخرى، سنجادل بأن عملية الأمانة لا يمكن أن تُبنى على الممارسة الخطابية فقط، ومن الأفضل بناؤها كممارسة اجتماعية، وذلك من خلال، أولا، إعادة الجمهور إلى مركز التحليل، وثانيا، إعادة بناء العلاقة بين المؤمن (من يقوم بالأمانة) والمؤمن (موضوع الأمانة).

٢- الأمن كتكلم: نظرية «الأمانة» في مدرسة كوبنهاغن

هناك نوعان من الكلام: نوع نخبر به عن مشاعرنا وأحوالنا ونصف به الأشياء من حولنا، ونوع آخر ننجز بواسطته أعمال معينة ونقوم من خلاله بأشياء مختلفة. يميّز علماء اللغة بين هذين النوعين من الكلام من خلال قدرة المتكلم على إنتاج الأفعال بعباراته من عدمها. يبني أولي ويفر نظرية الأمانة على هذا التفرع الثنائي للكلام (المنتج/غير المنتج للفعل) المقتبس من تميّز جون أوستن *John Austin* الشهير بين نوعين من العبارات: الانشائية، التي تقوم على "انجاز أفعال" معينة، والتقريبية (الخبرية) التي تنحصر في الوظائف السردية فقط.

أفعال كلام الأمن

لقد بيّن أوستن في نظريته العامة لأفعال الكلام بأن العبارات التقريرية *Constatives* ليست البيانات اللفظية الوحيدة الممكنة في استعمال اللغة، فالتعبير التداولي يحمل عدّة عبارات لا تصف ولا تخبر شيئا ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. فالجملة التي تقال مثلا في مراسم عقد القران: "نعم، أقبل الزواج بها" لا تذيع خبرا وليست صادقة ولا كاذبة، وإنما هي تنجز فعلا بمجرد التلفظ بها (الزواج). في هذه الجملة، التي يسميها أوستن انجازية أو انشائية *Performatives*، "النطق بالجملة هو انجاز لفعل أو انشاء لجزء منه"^(١). ويصنّف أوستن أفعال الكلام *Speech Acts* إلى ثلاثة مستويات: **الفعل الإخباري** (فعل التلفظ) *Locutionary Act* وهو تأدية اللفظ أو النطق العادي بشيء ما، والذي يحمل معنى خبيراً ويخضع لحكم الصدق والكذب. ببساطة، هو "التكلم بشيء ما" يكون له معنى ومرجع^(٢)، وهناك **الفعل التأثيري** (فعل أثر التلفظ) *Perlocutionary Act* وهو التأثير المنشود الذي يريده المتكلم بنطقه بشيء ما يهدف من خلاله للتأثير على المستمع ودفعه للقيام بفعل معين. بمعنى محدد، هو التأثير على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفاته

من خلال قول شيء ما، ويستلزم عنه لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين^(٣). وأخيرا **الفعل التحقيقي** (فعل قوة التلطف) *Illocutionary Act* وهو فعل الكلام ذاته، أي، "انجاز فعل في حال قول شيء ما" (على خلاف انجاز فعل بمجرد القول وإيراده عاريا من القرائن)^(٤). ويتميز الفعل التحقيقي بقوة انجازية مترتبة عن نجاح الكلام في إحداث التأثير المقصود منه، والذي يتحقق في انشاء الفعل المترتب عن تأدية النطق أو التلفظ، كالوعد مثلا بكذا أو كذا أو التحذير من شيء ما أو خلافه. ببساطة، الفعل التحقيقي هو قوة المنطوق (أو العبارة) على الفعل، وهو وحدة محتوى ومعنى الاتصال اللغوي، ويعتبره أوستن المادة اليومية للتكلم والكتابة، بل إنه اعتبر أن نظرية وظائف اللغة ما هي سوى نظرية لـ "قوى الفعل التحقيقي" *Illocutionary Forces*^(٥) بشكل عام، وحسب نظرية أفعال الكلام عند أوستن، تأدية النطق أو التكلم تنجز فعلا أو حالة مغايرة للحالة القائمة قبل النطق. باختصار، القول هو نفسه الفعل.

كان لنظرية أفعال الكلام وتصورها الوسائلي للغة تأثير كبير على نظرية الأمننة وأدبيات ما يعرف بمدرسة كوبنهاغن. استعمل ويفر نظرية أوستن في أعماله المبكرة من أجل إعادة مفهومة الأمن بطريقة مختلفة عن المقاربات المادية والاختزالية للمفهوم السائدة في الدراسات الاستراتيجية. مع نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وفي ورقة بحثية غير منشورة، حاول ويفر اكتشاف ماهية "الفعل التحقيقي" فيما يتعلق بموضوع الأمن، وقد قادته محاولته إلى الدعوة لمفهوم بديل للأمن يقوم على تصوره كـ **ممارسة خطابية** أو فعل كلام. وبعد عملية تأهيل بسيطة، توصل ويفر إلى ما يمكن اعتباره تعريف أوستيني للأمن في إحدى مساهماته الشهيرة في تطوير المفهوم: "ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة يمكن أن نعتبر "الأمن" ك**فعل** كلام. حسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تُحيل إلى شيء ملموس؛ الكلام في ذاته هو الفعل"^(٦). أصبح هذا التعريف بمثابة مدخل مفهومي لنظرية الأمننة؛ فقياسا للنسخة اللينة من نظرية أفعال الكلام، سيتم تصنيف كل قضية في خانة الأمن بمجرد التكلم عنها بمفردات أمنية، أي بمجرد أن تمتلك الكلمات قوة تحقيقية. وقد أشار ويفر في وقت مبكر بأن تعريف الأمن ك**فعل** كلام يمنح الفاعل (المتكلم) القدرة على تحريك الأمننة من خلال "تعريف حالة معينة على أنها تنتمي إلى صنف معين (الأمن)" حيث تميل الدولة إلى استعمال كل الوسائل المتوفرة لمحاربتها"^(٧). حسب هذا الطرح، لم يعد الأمن يشير إلى شيء موضوعي أو ملموس نجده "هناك" (كما كان في المقاربات التقليدية)، وإنما أصبح عبارة عن **مرجعية ذاتية** نجده "هنا" في شخص المؤمن، لأن القضية لا تصبح ذات طابع أممي بمجرد أنها تشكل تهديدا فعليا وحقيقيا، ولكن لأن الفاعل المؤمن يتصورها كذلك (حكم شخصي)^(٨). هذا البعد الذاتي للأمن يجعل الأمننة ممارسة خطابية في المقام الأول ويؤسس تكلم (نطق) الأمن كخطوة الافتتاحية لتحريكها.

ببساطة، الأمن (والأمننة) هو حالة (أو عملية) ناتجة عن القوة الخطابية للفواعل، أو ما دعاه أوستن بالقوة التحقيقية للكلام. لقد شكّلت هذه المقاربة اللغوية للمفهوم ثورة براداييمية في الدراسات الأمنية، بحيث أصبح من الممكن عند كتابة تاريخ الحقل التمييز بين مرحلة ما قبل ويفر وما بعدها.

يمكن وصف نظرية الأمننة بأنها نظرية التعبئة *Mobilization* والتسييس *Politicization*، أو لنقل نظرية التعبئة السياسية. وكما هو معروف في هذا النوع من النظرية^(٩)، تلعب اللغة دوراً حاسماً في العملية التعبوية وفي تجنيد الدعم المطلوب لأي إجراء سياسي^(١٠). وقد حدّد ويفر معالم هذا الدور بشكل واضح من خلال وضعه كشرط ضروري لإطلاق عملية الأمننة: بدون لغة، أو بدون كلام، لن تحدث الأمننة. يصف ويفر حدوث الأمننة كمتغير نتيجة أو مرحلة أخيرة في سلسلة من الخطوات المتساندة، وبالرغم من أنه لم يقدم تعريفاً صريحاً لمصطلح الأمننة، إلا أنه أسهب نوعاً ما في شرح العملية *Process* المؤدية إلى إنتاجها.

ويمكن عرض هذه العملية، والأمننة بصفة عامة، في ثلاث مراحل: تتمثل الأولى في تحديد المشكلة الأمنية، أي ما هي القضية أو الفاعل الذي سوف يعتبر كتهديد وجودي فعلي أو محتمل. عادة ما تكون هذه المشكلة ذات طابع اجتماعي في الأساس (كالمخدرات والهجرة مثلاً)، ولكن بمجرد تسييسها تُعطى منزلة مرادفة للتهديد. بعد تحديد المشكلة الأمنية، تأتي الخطوة الافتتاحية في الأمننة من خلال التكلّم عن هذه المشكلة. ويشير ويفر إلى أن الفئة التي تحدّد المشكلة الأمنية وتتكلّم عنها بعد ذلك هي نخبة الدولة أو السلطة بشكل عام، وكما يكتب بنفسه: "ستصبح المشكلة الأمنية قضية أمنية متى يعتبرها حامل السلطة كذلك"^(١١). بهذه الكيفية تصبح المشكلة (مهما كانت) قضية أمنية متى تكلم عنها أولئك الموجودون في دائرة السلطة، حيث تقوم نخب الدولة بتعريف بعض الفواعل كتهديدات أمنية تماشياً مع مصالحها المقطعية، في حين تضفي على بعض القضايا أبعاداً أمنية لإعطائها صيغة الأولوية ورفعها إلى قمة الأجندة الأمنية للدولة، حيث يعترف ويفر بأن تعريف القضية كمسألة أمنية يغيّر موقعها حيال مواقع جميع القضايا الأخرى^(١٢).

ولكن تكلم النخبة أو السلطة بمفردات أمنية غير كاف لحدوث الأمننة لأنها تبقى متوقفة على التأثير المتوقع الذي يحدثه الخطاب في المستمعين أو في جمهور معين. هكذا تتمثل المرحلة الثانية في تلقّي المجتمع أو الجمهور للأمننة^(١٣). وهنا يحتمل استقبالها نتیجتين: إمّا يقبل الجمهور تعريف السلطة للتهديد (كالقبول بأن المهاجر خطر أو المسلم إرهابي) وبذلك ينشر الأمننة إلى القاعدة لتصبح في النهاية الخطاب المهيمن في المجتمع؛ أو لا يقبل تعريف السلطة للتهديد وتفشل الأمننة. هذا يعني أن الأمننة متوقفة على النجاح في تكلم الأمن، أو ما دعاه أوستن بالقوة التأثيرية للكلام.

في حال نجاح السلطة في اقناع الجمهور بأمنيتها، تأتي المرحلة الثالثة وهي استعمال مجموعة من التدابير والاجراءات، غالبا ما تكون استثنائية وطارئة، لمواجهة التهديد واحتوائه. وتفترض نظرية الأمانة بأن تعريف فاعل أو قضية معينة كتهديد وجودي تمنح السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية للتعامل معها^(١٤). فبمجرد تحرك الأمانة، تنتقل القضية من مجال السياسة العادية *Normal Politics* حيث تسود القواعد الديمقراطية، إلى عالم سياسة الطوارئ حيث يتم تعليق العمل بهذه القواعد^(١٥). هكذا يمتلك صاحب السيادة الحق في تعليق الاجراءات الديمقراطية وفرض حالة الاستثناء إذا أدرك وجود تهديد فعلي أو محتمل للمجتمع. وبهذه الطريقة تصبح الأمانة، كما وصفها بول رُو *Paul Roe*، عملية "دعوة واستجابة": يقوم صاحب السيادة بتعريف مشكلة معينة كقضية أمنية، وعندئذ يجب أن يستجيب الجمهور بالموافقة عليها لإضفاء الشرعية على التدابير الاستثنائية أو الطارئة^(١٦). لهذا السبب أشرنا في بداية الفقرة السابقة إلى أن الأمانة نظرية للتعبئة والتسييس؛ فهي وسيلة السلطة لتعبئة المجتمع وتجنيدده لفرض خطابها المهيمن عليه، كما أنها وسيلة أيضا لإضفاء الطابع السياسي على أية قضية تتكلم عنها السلطة كتهديد. ولهذا الأمر بالذات أشار ويفر إلى أن الأمانة تحتوي "القليل من الأمن، والكثير من السياسة"^(١٧).

من خلال تجميع المراحل الثلاثة السابقة^(١٨)، يمكننا تعريف الأمانة بأنها: قدرة الفاعل على التكلم عن مشكلة معينة باستعمال مفردات أمنية، واقناع الجمهور بها، ثم استعمال التدابير والاجراءات لمواجهةها^(١٩). يقترب هذا التعريف من صياغة كوبنهاغن الأكثر تعقيدا: "متى تقوم حجة بهذه البنية البلاغية والرمزية المحددة، بإحداث التأثير الكافي الذي يجعل جمهور معين يتحمل انتهاكات القواعد التي من واجبه طاعتها في غيابها؟"^(٢٠). تشير هذه التعريفات إلى أن الأمانة هي عبارة عن تفاعل اجتماعي في المقام الأول، وبالتالي ليست مرجعية ذاتية تكمن في مستوى ضمير المأمِن أو ذاته، وإنما هي ظاهرة اجتماعية أو تذاثانية^(٢١). وبهذا المعنى "لم يعد الأمن شيئا معطى قريبا أو شيئا يقوله المأمِن"، كما تؤكد ريتا توراك *Rita Taureck*، وإنما "الأمن يبنى اجتماعيا وتذاثانيا"^(٢٢). وقد يجد القارئ أن هذا التأكيد على دور التفاعل الاجتماعي (التذاثانية) في الامنة بديهي نظرا لإشارتنا في وقت سابق إلى أن نجاح الأمانة متوقف على قبول المجتمع لها. ولكن واقع الحال أن ويفر لم يمنح التفاعل الاجتماعي الوزن التفسيري الكافي الذي يستحقه، فقد صبَّ معظم تركيزه على الفاعل المأمِن (أو من يتكلم الأمن) في حين أنه أهمل (أو قلَّ من أهمية) جانب المتلقي أو الجمهور بصفة عامة. تفترض نظريته في نسختها القياسية بأن الأمانة تنتج بمجرد تكلم الأمن، ورغم أن نجاحها متوقف على تدخل المجتمع، إلا أن القوة الحقيقية *Illocutionary Force* للمتكلم تعتبر كافية لانتاج الفعل الأمني. تركيز ويفر

على ذات المأمِن (الفاعل الأمني) ناجم عن تبنيّه لما دعاه تيري بالزك *Thierry Balzacq* «منظوراً فلسفياً» للغة الموجود في نظرية أوستن لأفعال الكلام والتي تفترض أن مجرد النطق ينجز الأشياء^(٢٣). في هذه النسخة، النطق والتلفظ بكلمات تُحدّد وتُعرّف التهديد الوجودي يؤدي إلى بناء الحالة الأمنية، ورغم أن ويفر وضع قبول الجمهور كشرط ضروري لإنجاز الأمننة، إلا أننا في الواقع بالرجوع إلى المراحل الثلاثة السابقة المشكّلة لعملية الأمننة، نجده قد أولى اهتماما واسعا للمرحلة الأولى (تحديد المشكلة والتكلم عنها) على حساب المرحلتين الأخريين.

لنرى أولاً كيف تصور ويفر دور الجمهور في انتاج الأمننة لكي نتمكن من الحكم على كفاية مقاربتة من موقع محايد. لقد أكّد ويفر بأن أي فعل كلام (خطاب) الذي يعرف شيئاً ما كتهديد وجودي إلى موضوع مرجع معين لا يخلق الأمننة لوحده، وإنما يصبح مجرد تحرك تأميني *Securitizing Move* «تأمّن القضية فقط إذا ومتى يقبلها الجمهور في حد ذاته». ويضيف ويفر: "إذا لا توجد إشارات على مثل هذا القبول، يمكننا الكلام عن حركة تأمين فقط، وليس أن الموضوع المرجع قد أصبح مأمّن فعلياً"^(٢٤). تقود هذه المعالجة لاستنتاج، على عكس ما أشرنا إليه سابقاً، أن فعل الكلام لا ينتج لوحده الأمننة، ومجرد النطق لا يؤسس الفعل الأمني. هذا يعني مرة أخرى بأن الفاعل المأمّن لا يستطيع تحقيق الأمننة بمفرده بدون تدخل الجمهور. ويتضح من خلال ذلك أن ويفر قد أسّس هذه الاعتمادية (بين المتكلم والجمهور) بالاستناد على تصويره البنائي للتكوين التذاتاني للأمننة. ففي حين يؤكد بأن الأمن مرجعية ذاتية ومحدّد من قبل الفواعل، إلا أن الذاتية في اعتقاده ليست كافية لأن تعريف أية مشكلة كقضية أمنية ليس شيء يقرّره الأفراد لوحدهم. "هذه النوعية لا تُحمل في العقول الشخصية والمعزولة" يقول ويفر، "هي نوعية اجتماعية، وجزء من عالم خطابي تذاتاني مشكّل من الناحية الاجتماعية"^(٢٥). اذن للأمننة جانبان؛ الأول ذاتي - لغوي والثاني موضوعي - اجتماعي. وقد سبق لـ ويفر أن صنّف شروط فعل الكلام الناجح إلى صنفين مماثلين؛ الأول داخلي، لغوي وقواعدي؛ أما الثاني فخارجي، اجتماعي وسياقي. أصبحنا نعرف الآن بأن "فعل الأمن متفاوض بين المأمّن والجمهور" كما يقول ويفر، وأن "الأمننة الناجحة لا تقرّر عبر المأمّن ولكن بجمهور فعل كلام الأمن"^(٢٦). عند هذه النقطة يمكننا القول بأن الجمهور يلعب دوراً حاسماً في نظرية ويفر، لأن الأمننة لا تحدث بدونه وينتهي كل فعل كلام كمجرد تحرك تأميني. ولكن هناك ثغرة قد تظهر وهي تتسع شيئاً فشيئاً كلما اقتربنا عن كثب ونظرنا إلى دور الجمهور من زاوية مختلفة. المشكلة لا تكمن في وجود الجمهور في ذاته، ولكن الدور التفسيري الذي يمنحه له ويفر في النظرية.

إعادة الجمهور إلى مركز التحليل

يجعل ويفر إنجاز الأمانة متوقفا على قبول الجمهور، وفي قيامه بذلك، يختزل هذا الأخير في مجرد تلقي أو استقبال الخطاب الأمني. يحضر الجمهور بمجرد صدور فعل الكلام، ولكن إذا لم يكن هناك مثل هذا فعل الكلام، يغيب ويختفي الجمهور في الصمت (ولنتذكر بأن الأمانة أساسا ذاتانية ومبنية اجتماعيا). حسب هذا التفسير، يصبح الجمهور في ذاته نتاج القوة السحرية للكلام، أو الوعاء الذي ينضح بالخطاب. في هذه الحالة، لا يوجد أبدا احتمال ألا يسمع الجمهور الخطاب أو لا يستقبله بسبب تعطل قنوات الاتصال، أو لا يراه أو يرد عليه بالطريقة نفسها لأنه شديد الإنقسام والتنوع. إن الجمهور بالنسبة لـ ويفر ناتج عرضي للممارسة الخطابية وفي الوقت نفسه شيء مستقل عن المتكلم لأنه لا يساهم في تكوينه (لا يوجد تكوين متبادل بينهما). يحصر هذا التصور عملية الأمانة في الممارسة اللغوية ويلغي إمكانية بناء أمننات على الممارسة الاجتماعية (أي حدوث أمانة بدون فعل كلام). إن التأكيد على المكون اللغوي (وليس الاجتماعي) لفعل الكلام جعل ويفر لا يُفرد مساحة كافية في نظريته للجمهور عدا بضع فقرات أو جمل متفرقة، لأن تصوره اللغوي للأمانة سلبه مكانته الطبيعية كمتغير تفسيري في النظرية. كنتيجة، لم يكن الجمهور أبدا مركز التحليل في نظريته كما كان الفاعل المأمّن أو الموضوع المرجع.

حاول بعض الباحثين في وقت لاحق ملء الفراغ الذي تركه ويفر من خلال إعادة الجمهور (أو المجتمع) إلى مركز التحليل^(٢٧). وفي حين يقوم المنظور الفلسفي لنظرية الأمانة باختزال الجمهور من خلال اعتباره ككيان معطى قبليا ومستقل عن المتكلم، يؤكد "المنظور الاجتماعي" البديل للغة على التكوين المتبادل بين المأمّن والجمهور. وحسب هذا المنظور، فعل الكلام لا يخلق الجمهور كما تفترض المقاربة الفلسفية، لأن من شأن هذا التصور أن يحوّل الجمهور إلى مجرد ناتج عرضي لفعل الكلام^(٢٨). بالتالي، لإعادة الجمهور إلى مكانه الطبيعي في النظرية، يجب أن يتم تصوره مبدئيا ككيان مُنتج للخطاب وليس كمجرد متلقٍ أو مستقبل سالب. هذا يعني بأنه يجب تصور الجمهور كمستمع ومتكلم في الوقت نفسه: مستمع لأنه يستلم خطاب صاحب السيادة (من القمة)، ومتكلم لأنه يساعد في نشر ذلك الخطاب (إلى القاعدة) ويقرر نجاحه بناءً على سلطة قبوله أو رفضه. بمعنى آخر، لا يجب اختزال الجمهور أو اعتباره كمجرد وحدة تحليل تابعة، أو إرجاعه إلى فئة موحدة ومنسجمة. إن الحصول على فهم جيد لعملية الأمانة يقضي بإعادة اعتبار دور الجمهور كقوة منتجة للخطاب، والأهم من ذلك، تقسيمه إلى مشاهدين مختلفين في النوع ودرجة الاستعداد (الاجتماعيين) والقوة النسبية^(٢٩).

لا يملك المشاهدون الحليون القدرة نفسها على تكلم الأمن، ويعكس هذا التفاوت الاختلاف في الموقع الاجتماعي والقوة النسبية للفاعِل. تجد بعض الفئات المجتمعية سهولة نسبية

في المساهمة في إنتاج الخطاب المهيمن في المجتمع، بينما تواجه فئات أخرى صعوبة أو تُحرم من هذه الإمكانية كلياً. يثير هذا التفاوت السؤال حول من يتكلم باسم الجمهور أو المجتمع. لقد أشار ويفر إلى أن المجتمع لا يتكلم بنفسه، وإنما من خلال المؤسسات والفواعل داخله. وقد اعترف في الوقت نفسه بأن "بعض الفواعل تبدوا أقدر من غيرهم على التحدث باسم "المجتمع" (٣٠). من هم هؤلاء القادرون على التكلم باسم المجتمع؟ لم يحدد ويفر هؤلاء الفواعل بشكل دقيق، واكتفى للإجابة عن هذا السؤال بالإحالة إلى فكرة الأمن المجتمعي *Societal Security* التي تفترض بأن الهوية تعرّف المجموعة، وبالتالي، يصبح الفواعل المتكلمين هم أولئك الذي ينتمون إلى هوية مجتمعية معينة تخولهم التكلم باسم "نحن". ولكن هذا صحيح - فقط - إذا كان المجتمع منسجماً، ولكن المجتمعات، كما يعترف ويفر بنفسه، "شديدة التباين وملبئة بالهيراركية (الهرمية) والمؤسسات" (٣١). اذن في ظل هذا التنوع واللاتجانس المجتمعي يصبح التكلم الأمني منوط بالموقع الاجتماعي للمتكلم وقوته النسبية (٣٢). إن القوة/الضعف النسبي للفاعل وموقعه في الهيراركية لها تأثيرات مهمة على الحقل الأمني ولكن ويفر لم يعطها الانتباه الكافي. ربما حاول في وقت لاحق تدارك هذه الثغرة عندما أشار إلى أن "العلاقة بين المواضيع ليست متساوية أو متماثلة، وأن إمكانية نجاح الأمانة ستتفاوت حسب الموقع الذي يحتله الفاعل" (٣٣). اذن نستنتج بشكل عام بأن المشاهدون الأقوياء يستطيعون الاستماع إلى خطاب الأمانة والتجاوب معه بالقبول أو الرفض، بينما المشاهدون الضعفاء قد لا يستقبلون الخطاب جملة أو لا يكون لقبولهم أو رفضهم أي تأثير أو معنى. هناك فارق شاسع بين المستمع المتكلم والمستمع الصامت، وبلا شك، لا تتحقق الأمانة حسب ويفر إلا مع النوع الأول.

إن مفهوم القوة النسبية يتم توظيفه بشكل طليق في نظرية الأمانة؛ فلا يتضح ما إذا هي خاصية مرتبطة بالجمهور أم بالفاعل المأمّن أم بالموضوع المرجع؟ يبدو أن المحللين، حرصاً على أن يكون الفعل منجزاً بشكل تام، ينسبون لها إلى هذه الكيانات الثلاثة مجتمعة: أن تكون قوياً يعني أن تكون فاعلاً. هي صيغة أخرى للإعتراف بأن نجاح الفعل غير متوقف على بنيته اللغوية ولكن أيضاً على سياقه الاجتماعي (القوة والموقع). إن القوة النسبية للجمهور أقل بروزاً مقارنة بالقوة النسبية للمأمّن أو الموضوع المرجع، وذلك لسببين: أولاً، هي مقسّمة بين أنواع مختلفة (وربما متنافسة) من المشاهدين الذين يملكون تفضيلات متباينة حول أشكال ممارستها، وثانياً، يكون الجمهور في كثير من الحالات في ذاته مكوناً ضرورياً للموضوع المرجع: إن التعريف الدقيق للموضوع المرجع بأنه الشيء المهّدّ وجودياً والذي يملك الحق المشروع في المطالبة بالبقاء (٣٤). وفي معظم الأحيان يكون هذا الشيء المهّدّ وجودياً جزءاً من الجمهور أو المجتمع، فالنساء المعرضات للعنف المنزلي مثلاً يعتبرن موضوع مرجع لأنهن مهّدّات وجودياً، وفي الوقت ذاته، هنّ جزء من

الجمهور أو المشاهدين في المجتمع. وهناك سبب آخر يمكن وراء بروز القوة النسبية للفاعل المأمّن بالمقارنة مع متغير الجمهور. ترتبط القوة النسبية في نظرية الأمنة بنوعية الفاعل الذي يتكلم الأمن وموقعه الاجتماعي، حيث يضع ويفر في هذه الفئة القادة السياسيين والبيروقراطية والحكومات ومجموعات الضغط وغيرها. بمعنى آخر، هي نخبة الدولة أو السلطة بمعناها الواسع وغير الرسمي^(٣٥). لا يلعب مثل هؤلاء الفواعل في العادة دور الموضوع المرجع لأن بقاءهم غير مهدد وجودياً^(٣٦) أو لنقل بمعنى أدق: لأنهم أقوياء. إذن يعطي ويفر للأمننة معنىً مرادفاً لأصول الحكم *Statecraft*: هي قدرة رجال الدولة على تأمين قطاع معين باستعمال الاجراءات والتدابير الاستثنائية اللازمة. وبهذا التعريف يتحرك ويفر من مقارنة واقعية بعد - بنوية *Post-structural Realism* للأمن نحو واقعية نيوكلاسيكية *Neoclassical Realism*^(٣٧).

بينما يفترض ويفر بأن الفاعل المأمّن (السلطة) يمتلك قوة نسبية كبيرة (بحكم الموقع الذي يحتله)، لا يحيل إلى الموضوع المرجع الخاصة ذاتها. وبحكم تعريفه (الشيء المهدد وجودياً) فإن الموضوع المرجع هو كيان ضعيف. ويكمن مصدر هذا الضعف في حقيقة أنه غير قادر على تكلم الأمن، ولهذا السبب لم يمنحه ويفر قدرة متساوية على فعل الأمنة. وهناك مصدر آخر لهذا الضعف أيضاً يكمن في واقع أن الموضوع المرجع، كما أشرنا سابقاً، غالباً ما يكون هو الجمهور، ولذلك فإن ويفر حرمه من قوة تكلم الأمن لأنه قام باختزال الجمهور في خطاب المتكلم (السلطة) ولم يمنحه قوة خطابية مستقلة. إذن، نستنتج بناءً على هذا الطرح بأن نظرية الأمنة، من الناحية الواقعية، تتكون من وحدتين: الفاعل المأمّن الذي يمنحه موقعه القوي القدرة على التكلم، والموضوع المرجع الذي يمنعه موقعه الضعيف من التكلم.

هذا التقسيم، المؤسس على القوة والموقع، لا يعني بأن الموضوع المرجع لا يملك (ولن يمتلك) القدرة على تكلم الأمن بشكل دائم. في الواقع، عندما يصبح الموضوع المرجع مهدداً في بقاءه سيكتسب صفة الفاعل الأمني، وبالتالي يصبح من الطبيعي أن يصرّح ويعلن عن نفسه كموضوع للتهديد. بعبارة أخرى، سوف لن يواجه التهديد بالصمت والسكوت عنه. إن اللاجئين السوريين الفارين إلى الحدود التركية "يتكلمون" باستمرار عن حياتهم المهددة بالحرب الأهلية وإعدامات تنظيم الدولة الإسلامية. هم لا يحتاجون إلى شخص آخر ليقوم بأمننتهم لأن الفاعل المأمّن في هذه الحالة - السلطة السورية كما يفترضها ويفر - إماً غائب أو هو في ذاته مصدر التهديد. هذا يعني بأنه في الحالات التي لا تكون فيها السلطة موجودة أو قادرة على الأمنة، يجب أن يعتمد الموضوع المرجع على نفسه في تأسيسه كموضوع للممارسة الأمنية، أي يتوجب عليه تبني استراتيجية العون الذاتي *Self-help*.

ولكن معضلة الأمانة تكمن هنا: ماذا لو لم يتمكن الموضوع المرجع من التكلم؟ ماذا لو لم يستطع الفاعل المهدهد وجوديا من التصريح والإعلان بأن حياته وبقائه في خطر؟ وبصيغة أكثر تحديدا، هل تحدث الأمانة إذا كانت قدرة الفاعل على تكلم الأمن مقيدة أو معاقة؟ لم يطرح ويفر هذه الأسئلة، وافترض بأن قدرة الفاعل على الكلام شيء معطى قبلها أو ما يشبه نوعية مكتسبة بالولادة، وليس نتاج القوة والموقع الاجتماعي للفاعل. وبهذا التصور شبه البيولوجي لفعل الكلام، تغاضى عن الحالات التي لا يستطيع فيها الفاعل المهدهد تكلم الأمن بسبب موقعه المتدني في الهيراركية أو قوته النسبية الضعيفة. تقودنا هذه الملاحظة إلى إعادة التأكيد على أن الأمانة ليست مجرد بنية لغوية، وإنما هي ممارسة اجتماعية في الأساس. لذلك نحن نتفق مع بالزك بأن "الأمانة يمكن أن تكون خطابية وغير خطابية: متممة وغير متممة؛ انشائية ولكن ليست "فعل في ذاتها" (٣٨). إن الفكرة التي سنجادل بها في القسم التالي هي أن الصمت ينتج الأمانة أيضا، لأنه يملك قوة تعبيرية لا تقل أهمية عن فعل الكلام، وهي قوة متجذرة في علاقات القوى المؤسسة داخل المجتمع. للقيام بذلك، سنبدأ باستكشاف ظاهرة الصمت من خلال البحث في أسباب عدم قدرة النساء على التكلم والتصريح بالعنف الممارس ضدهن. إنه لأمر ممتع امتحان مصداقية نظرية فعل الكلام بتخيل كيف سيكون موقف ويفر وهو يرى الشريحة المجتمعية الأكثر ثثرة (النساء) غير قادرة على التكلم والتصريح بالتهديد الذي يطالها.

٣ - صوت الصمت: خطاب الضعفاء

في مقالة كلاسيكية مقتبسة على نطاق واسع، أشارت لين هانسن *Lene Hansen* إلى وجود حالات لا يستطيع فيها الفاعل الأمني إصدار فعل كلام الأمن فيما وصفته بظاهرة "الأمن كصمت". وتحدثت هذه الظاهرة في اعتقادها "متى تتعذر امكانية تصويت انعدام الأمن، وعندما يكون رفع شيء كمشكلة أمنية مستحيلا أو قد يضاعف التهديد الذي يتم مواجهته" (٣٩). ومن خلال دراستها لحالات جرائم الشرف في باكستان، أثبتت هانسن بأن النساء اللاتي يتعرضن للإغتصاب يفضلن التزام الصمت خوفا من اتهامهن بالزنا ووقوعهن ضحايا لجرائم الشرف. في مثل هذه الحالات، لا يملك الموضوع المرجعي للأمن القدرة على تكلم مشكلته الأمنية، ويرجع السبب، حسب تفسير هانسن، إلى أن محاولة النساء تأمين أنفسهن ستخاطر بمضاعفة التهديد المشكل عليهن بالمجتمع. ولهذا "كانت الاستراتيجية المختارة من قبل النساء الباكستانيات في الغالب هي الصمت والإنكار والهروب في حال أصبحت الحادثة معروفة" (٤٠).

تؤكد حجة هانسن بأن الفاعل الأمني لا يملك قوة قبلية وطبيعية لتكلم الأمن، وأن التركيز على ما دعت به "فعل الكلام الشفهي" يحجب أهمية الصمت كخطاب أمني بديل للموضوع

المرجع (النساء في حالة هانسن). شهدت السنوات الأخيرة عدّة دراسات وأبحاث تبين القوة الخطابية للصمت *Qua Silere*، وقد جاءت معظمها كمراجعة أو تحسين لنظرية أوستن لأفعال الكلام. ففي دراسة شهيرة لأفعال كلام الخلاعة واستراتيجيات الإسكات المرافقة لها، ميّزت ري لانتون *Rae Langton* بين ثلاثة أنواع من الصمت (أو الإسكات) مبنية على فشل أفعال الكلام التي اقترحتها أوستن. أولاً، قد تلتزم مجموعة ضعيفة الصمت لأن عناصرها خائفون أو لأنهم يعتقدون بأن لا أحد سيستمع إليهم. تنتمي النساء الباكستانيات إلى هذا النوع من الصمت، حيث لا يتم النطق بالكلمات مطلقاً ويخفق المتكلمون في أداء الفعل الإخباري. ثانياً، قد تتكلم المجموعة في بعض الأحيان ولكن ستخفق كلماتهم في إحداث التأثيرات المقصودة، وفي هذه الحالة يخفق المتكلم في أداء الفعل التأثيري. وثالثاً، قد تتكلم المجموعة ولكنها لا تفشل في إحداث التأثير المقصود فقط، وإنما تخفق في أداء الفعل ذاته الذي تقصده. في هذه الحالة، رغم أن الكلمات منطوقة إلا أن المتكلم يخفق في أداء الفعل الحقيقي^(٤١). تحليل لانتون مهم لدراستنا لعدة أسباب. أولاً، يبيّن بأن التهديد أو العنف عامل مهم في إنتاج الصمت وهو إحدى الاستراتيجيات المستعملة في الإسكات. ثانياً، قد يتعرض المتكلم إلى الإسكات، ليس بمنعه من نطق الكلمات، ولكن بمنعه من إنجاز تأثيره المقصود. ثالثاً، إن التكلم/الصمت نتاج لعلاقات القوة بين الفواعل. هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً، لأن استراتيجيات الإسكات مبنية على لاتوازن القوة بين الفواعل، وقد تكون القدرة على أداء أفعال الكلام مؤشراً على السلطة السياسية كما تقول لانتون: "يمكن للأقوياء الكلام أكثر من الضعفاء، وإذا كنت قويا، هناك أشياء كثيرة يمكن أن تفعلها بكلماتك"^(٤٢). ولكن إذا كان التكلم إشارة على القوة فإن الصمت ليس بالضرورة استسلاماً^(٤٣). فالصمت ليس استلاباً سلبياً؛ فهو لا يعني مجرد غياب الكلام وإنما غياب الكلام هو ما يجعل الصمت أكثر بروزاً. وكما أشارت شيريل غلان *Cheryl Glenn* ببراعة، قد لا يكون الصمت مفروضاً من الخارج وإنما اختيار تكتيكي يحمل معنى معين، وبالتالي، هو لن يكون بالضرورة إشارة لانعدام القوة أو الفراغ أو المحو وإنما "مثل الصفر في الرياضيات، الصمت غياب يؤدي وظيفة"^(٤٤)، قد يكون من المثير رؤية ملامح أوستن وهو يرى بأن الخطاب لا ينتج عن أفعال الكلام فقط، وأن الصمت يملك أيضاً قوى حقيقية وتأثيرية^(٤٥).

يشكل هذا الفهم البنائي للصمت مشكلة لـ ويفر أيضاً. تكلم الأمن ليس متاحاً لجميع الفواعل لأن بعضها لا يستطيع أداء الفعل الإخباري بسبب الخوف من العقاب أو مضاعفة اللأمن عليهم؛ والأسوأ من ذلك، قد يتمكنون من تكلم الأمن ونطق الكلمات ولكنهم يخفقون في أداء الفعل الحقيقي الذي يقصدونه (تأمين أنفسهم). بالتالي، إذا كان تكلم الأمن يجعل وضعية الفاعل أسوأ، يصبح الصمت استراتيجية تأمين مفيدة (الصمت حكمة).

وزيادة على هذا التأمين، يخدم الصمت وظائف أخرى؛ فهو استراتيجية للبقاء، ومكوّن جوهري للجماعة، ووسيلة للمقاومة^(٤٦). ورغم أن اهتمامنا في هذه الدراسة يتركز على الوظيفة الأمنية للصمت (البقاء)، إلا أن فكرة الصمت كوسيلة للمقاومة مهمة لحجتنا أيضا، لأنها مرتبطة بعلاقات القوة اللامتكافئة بين الفواعل ومواقعهم في الهيراركية الاجتماعية. على سبيل المثال، قامت شيريل غلان باستكشاف الأبعاد الخطائية للصمت كموقع نسوي يمكن أن يقاوم السلطة الإنضباطية للثقافة الاجتماعية والسياسية^(٤٧)، عندما يكون الصمت اختياراً واعياً للفاعل فإنه يصبح وسيلة للمقاومة، فقد يحمل مثلاً تعبير عن رفض تداول أساطير السلطة أو وسيلة لإحباط جهودها التعبوية. قد يكون الصمت وسيلة أيضا لمقاومة القواعد الإنضباطية للمجتمع، فلا يكون تعبيراً عن الاتفاق أو الطاعة بقدر ما يكون تمثيلاً للتواطىء والإنكار. وبالمقابل، متى يكون الصمت إسكاتاً، أي مفروضاً بسلطة خارجية، يمكن أن يكون ضرباً من المكر للتحايل على هذه السلطة ومقاومتها^(٤٨).

٤ - خاتمة

ما هي النتائج المستخلصة من التحليل المعروض في هذه الدراسة؟ هناك ملاحظتان ختاميتان في ما يتعلق بمدرسة كوبنهاغن والدراسات الأمنية النقدية بشكل عام. أولاً، تقوم هذه المدارس بالتركيز على قدرة الفواعل الأمنية على تكلم الأمن أو إنتاج الخطاب الأمني، وفي قيامها بذلك تهمل الفواعل بلا أصوات أو الخاضعين لأنماط معينة من الإسكات. تعطي نظرية الأمننة أسبقية أنطولوجية ومعيارية للصوت والخطاب، وبإهمالها لعلاقات القوة اللامتكافئة للمتكلم والمستمع، تحصر الدراسات الأمنية النقدية تركيزها على بوليمولوجيا *polemology* الأقويا^(٤٩).

ثانياً، التركيز الحصري على أفعال كلام الأمن أو القدرة على التكلم الأمني يحصر الأمننة في الممارسة اللغوية ويهمل الممارسات الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن تنتج الأمننة. إذن الأمننة، كما يؤكد بالزك، يمكن أن تكون خطابية وغير خطابية^(٥٠). وكما رأينا في هذه الدراسة، يمكن أن ينتج الخطاب من خلال الصمت وكنتيجة لممارسات اجتماعية في المقام الأول. بالتالي، تركيز الدراسات الأمنية النقدية على الكلام وحده يهمل القوة النسبية اللامتكافئة للفواعل في إنتاج الخطاب الأمني والممارسات المختلفة التي قد تفضي إلى إنتاج الأمننة. وهنا لابد من التنويه إلى ملاحظة مهمة: رغم أن الكلام ليس شرطاً ضرورياً لأمننة الفاعل المهّد، ولكنه يبقى عامل حاسم في إطلاق التحرك التأميني المفضي للأمننة، وفي الوقت نفسه، لا تحدث الأمننة دائماً كنتيجة لتكلم الأمن أو إصدار أفعال الكلام لأن قدرة الفواعل على التكلم ستكون في كثير من الأحيان مقيدة أو معاقة بشدة □

الهوامش

(١) *John L. Austin, How to Do Things with Words (Oxford: Clarendon Press, 1962), pp. 5, 6-7.*

ويكتب أوستن: "يتضح من هذه الأمثلة أن التلفظ بالجملة (في المناسبات الخاصة بالطبع) ليس أي أصف حال قيامي بالفعل، وأني أتحدث على هذا النحو، كما أنني لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل: بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشائها. ثم إن ما ذكرته هنا من العبارات المتلفظ بها لا يدل شيء منه على التصديق ولا على التأكيد: بل أي أوجب الحكم على هذا الشيء لبدايته ووضوحه، ولا فائدة هنا في إيراد الحجة عليه" (ص ٦).

(٢) *Austin, pp. 94, 108.*

(٣) *Austin, p. 101.*

(٤) *Austin, p. 99.*

(٥) *Austin, p. 99.*

(٦) *Ole Wæver, "Securitization and Desecuritization", in Ronnie D. Lipschutz, ed., On Security (New York: Colombia University Press, 1995), p. 55.*

(التشديد من المصدر)

(٧) *Ole Wæver, "Security, the Speech Act Analysing the Politics of a Word," Paper presented at the Research Training Seminar, Sostrup Manor, Jerusalem/Tel Aviv, June 1989, p. 42.*

(٨) *Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998), p. 25.*

(٩) أنظر:

J.P. Nettl, Political Mobilization: A Sociological Analysis of Methods and Concepts (Basic Books, 1967); David R. Cameron, "Toward a Theory of Political Mobilization," The Journal of Politics, Vol. 36, No. 1 (Feb., 1974), pp. 138-171.

(١٠) يقول جيف هيوسمانس: "تلعب اللغة دوراً حاسماً في التعبئة. وبالرغم من أن العملية لا يمكن أن تختزل في قالب لغوي واحد، تعتمد التعبئة الاجتماعية اعتماداً كبيراً على توقعات الأمن لاستخدام اللغة الأمنية: الشرطة ووكالات الأمن لانتاج المعرفة العسكرية، ووسائل الإعلام لتوضيح الأخطار الاجتماعية والحركات الاحتجاجية على واقع التهديدات والأشكال المختلفة للتصدي لها، الخ. الكلام أو الكتابة عن القضايا الأمنية في اللغة لها قدرة تكاملية". أنظر:

Jef Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies: the Normative Dilemma of Writing Security," Alternatives, Vol. 27 (2002), p. 44.

(١١) *Wæver, "Securitization and Desecuritization," Op. Cit., pp. 54, 56.*

(١٢) سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠١٤). ص، ٨٧، ويقول ويفر: "عندما تقدم قضية على أنها تشكل تهديداً وجودياً إلى موضوع مرجع معين، تبرر الطبيعة الخاصة للتهديدات الأمنية استعمال الإجراءات الإستثنائية لمعالجتها. كان الأمن مفتاحاً لتشريع استخدام القوة، لكنه فتح الطريق أمام الدولة لتعبئة أو أخذ سلطات خاصة لمعالجة التهديدات الوجودية". ويرجع ويفر الطابع الاضطراري للمشكلة الأمنية إلى ما سماه "النوعية الضرورية للأمن": "تلك النوعية هي التمثيل الدراماتيكي لقضايا وجودية في السياسة لرفعها فوق السياسة. في خطاب الأمن، يضاف على القضية طابع دراماتيكي وتقدم كقضية الأولوية العليا؛ هكذا، بتعريفها كأمن، يدعى الفاعل الحاجة والحق لمعالجتها بالوسائل الإستثنائية". أنظر:

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., pp 21,26.

Wæver, "Securitization and Desecuritization," Op.Cit., pp 69-70. (١٣)

(١٤) تبني نظرية الأمانة على أفكار كارل شميت حول "الاستثنائية"، والذي يرى بأن المعارضة السياسية بين الصديق والعدو تشكل أكثر الانقسامات تطرفاً، بحيث تصبح الخصومة ملموسة كلما أصبحت سياسية واقتربت من النقطة الأكثر تطرفاً، وهي تجمع الصديق - العدو. أنظر:

Carl Schmitt, The Concept of the Political, Tans. by George D. Schwab (Chicago: University of Chicago Press, 1996), p 37.

ويعتقد شميت بأن بناء النظام عبر فعل استثنائي لا يمكن أن يقوم على المبادئ القانونية، وهذا ما دفعه إلى تعريف السيادة على أنها الشخص الذي يمكنه إعلان حالة الاستثناء؛ أو كما وضعها في عبارته الشهيرة: "السيادة هي التي تقرر حالة الإستثناء". أنظر:

Carl Schmitt, Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Trans. by George D. Schwab (MIT Press, 1985), p.1.

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., pp.21,25; 224. Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," Journal of International Relations and Development, Vol.9 (2006), pp.54-55; 90. C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," Security Dialogue, Vol. 37, No. 4 (Dec., 2006), p.453.

Paul Roe, "Securitization and Minority Rights: Conditions of Desecuritization," Security Dialogue, Vol. 35, No. 3 (Sept., 2004), p.281.

Wæver, "Securitization and Desecuritization," Op.Cit., p.56. (١٧)

وكتب في مكان آخر: "الأمن هو التحرك الذي يأخذ السياسة ما بعد القواعد المؤسسة للعبة ويؤطر القضية إما كنوع خاص من السياسة أو كفوق السياسة. هكذا يمكن النظر للأمانة كنسخة أكثر تطرفاً من التسييس". أنظر:

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op. Cit., p.23.

(١٨) نوه هنا إلى أن ويفر قد قسم بدوره الأمانة إلى ثلاثة مكونات (أو خطوات): أولاً التهديدات الوجودية؛ ثانياً العمل المستعجل، وثالثاً التأثيرات في العلاقات بين - الوحدة *interunit* بالإفلات من القواعد. أنظر:

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op. Cit., p.26.

(١٩) ويقترب هذا التعريف للأمانة أيضاً من ذلك الذي قدمه تيري بالزاك، وقد كتب فيه: "أعرّف الأمانة كتجمع موضوع من الممارسات حيث يتم تعبئة أدوات إرشادية (استعارة، وأدوات سياسية، وذخيرة صور فنية، وتناظرات، وأفكار شائعة، وعواطف، الخ.) بشكل سياقي من قبل الفاعل المأمّن، الذي يعمل على دفع الجمهور لبناء شبكة متماسكة من النتائج (مشاعر وأحاسيس وأفكار وبيدييات) حول الضعف الحاسم لموضوع مرجع، الذي يلتقي مع مصلحة اختيارات وأعمال الفاعل المأمّن، بإحاطة الموضوع المرجع بهالة الطبيعة المهددة غير المسبوقة التي تتطلب سياسة فورية لمنع تطورها". أنظر:

Thierry Balzacq, "A Theory of Securitization: Origins, Core Assumptions, and Variants," in Thierry Balzacq, ed., Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve (London & N.Y.: Routledge, 2011), p.3.

(٢٠) ويضيفون في الفقرة ذاتها: "إذا استطاع الفاعل المأمّن، بواسطة صياغة حجة حول أولوية واضطرار التهديد الوجودي، الإفلات من الإجراءات أو القواعد التي هو أو هي سيقيد بها في غيابه، نحن نشهد حالة أمانة". أنظر:

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.25.

Rens van Munster, "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror," Political Science Publications, Syddansk Universitet Denmark, 10/2005, p.3.

يجب أن ينتبه القارئ إلى أننا أشرنا سابقاً إلى أن الأمن هو مرجعية ذاتية، بمعنى أنه ما يقرره الفاعل وليس ما هو موجود فعلاً، بينما نشير هنا إلى أن الأمانة تذاثانية وليست مرجعية ذاتية، بمعنى أنها تتم بين فاعلين أو أكثر، ولا تتحقق إلا بهذا التفاعل والفهم المشكّل بين عدة نوات. إذن الأمن مرجعية ذاتية، بينما الأمانة تذاثانية. لمزيد من التفصيل حول هذا التمييز أنظر:

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., pp.29-31.

Rita Taureck, "Positive and Negative Securitisation - Bringing Together Securitisation Theory and Normative Critical Security Studies," Paper prepared for the COST Doctoral Training School 'Critical Approaches to Security in Europe', ACTION A24 : The evolving social construction of threats" Centre Européen, Institut d'Etudes Politiques de Paris, France, June 16-18, 2005, p.3.

Balzacq, "A Theory of Securitization," Op. Cit., p.1. (٢٣)

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.25. (٢٤)

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.31. (٢٥)

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., pp.26,31. (٢٦)

(٢٧) أنظر مثلاً:

Thierry Balzacq and Sarah Leonard, Theory and Evidence in Securitization Studies (Mimeo, 2009); J. Ruzicka, "Have you Seen a Failure Recently? Why Failed Cases of Securitization Matter," Paper presented at the Annual Convention of the International Studies Association (ISA), New York City, NY: 15-18 February, 2009.

Balzacq, "A Theory of Securitization," Op. Cit., p.2. (٢٨)

Balzacq, "A Theory of Securitization," Op. Cit., p.7. (٢٩)

Wæver, "Securitization and Desecuritization," Op.Cit., pp.69-70. (٣٠)

Loc.Cit. (٣١)

(٣٢) يكتب جيف هيوسمانس: "تعتمد القدرة إلى حد كبير على الموقع الذي يتم التكلم منه حول الأمن. بكلمات أخرى، يصبح السؤال الرئيسي "من يمكنه الكلام" عن الأمن "بنجاح أو بشكل شرعي؟"، ونشير بـ: "من" إلى المواقف المجتمعية بدلاً من الأفراد. وهكذا، لا ينطق كل شخص في نفس الموقف الأمن بقوة، أو بعبارة أخرى، يفترض أن يحدث فرقاً حيث تكلم الفاعل "الأمن" يتموضع اجتماعياً. أنظر:

Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies.." Op.Cit., p.53.

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.31. (٣٣)

Buzan, Wæver and de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.31. (٣٤)

sis,Op.Cit.,p.36.

Wæver, "Securitization and Desecuritization," *Op.Cit.,pp,54-56.* (٣٥)

Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: A New Framework for Analy-* (٣٦)

sis,Op.Cit.,p.41.

(٣٧) لقد عرّف ويفر مقاربتة اللغوية البديلة للأمن في مطلع تسعينيات القرن المنصرم بأنها "واقعية بعد - بنيوية". هي تنتمي إلى الواقعية بشكل عام، ولكن ليس النسخة الوالتزية منها، وبهذا المعنى هي مقاربة بعد - بنيوية للواقعية أو عودة إلى جذورها الكلاسيكية. وفي الوقت نفسه هي تقوم على مقاربة تفكيكية (بعد - حداثية أو بعد - بنيوية) كما تتجلى في أعمال جاك ديريدا. بالتالي، هي نوع من المقاربة التفكيكية للواقعية، ومن ذلك مصدر التسمية واقعية بعد - بنيوية. يقول ويفر: "التسمية الواقعية بعد - البنيوية [...] هي قراءة ما بعد - بنيوية للواقعية. لكنّها أيضاً "بُعدية" بشكل خاص إلى الواقعية البنيوية لـ والتز - الموضوع الرئيسي للنقد التفكيكي. بهذه الطريقة، وبالاستناد على المفاهيم الكلاسيكية، هي بطريقة ما داخل الواقعية وخارجها في الوقت نفسه. ليس واضحاً ما إذا كنت واقعيّاً أم لست كذلك". أنظر:

Wæver, "Security, the Speech Act Analysing the Politics of a Word," *Op. Cit.,p.38.*

يمكننا القول بأنّ تبني تفسيرات مستوى الوحدة (رجال الدولة) في أعمال ويفر يجعله من بين الأوائل الذين استعملوا التحليل الواقعي النيوكلاسيكي أو - في تنبيهه اللاحق للمقاربة البنائية - ما يعرف اليوم بالواقعية النيوكلاسيكية - البنائية. لهذا السبب، نوافق جيف هيوسمانس في أنّ "هذا الإتصال بين البنائية الاجتماعية والواقعية الكلاسيكية يجعل عمل ويفر مهم جداً للعلاقات الدولية". أنظر:

Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies.." *Op.Cit.,p.54.*

Balzacq, "A Theory of Securitization," *Op. Cit.,p.2.* (٣٨)

Lene Hansen, "The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School," *Millennium - Journal of International Studies, Vol.29, No.2 (2000), p.287.*

Hansen, "The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School," *Op.Cit.,p.294-5.* (٤٠)

Langton, "Speech Acts and Unspeakable Acts," *Op.Cit.,pp.314-5.* (٤١)

Langton, "Speech Acts and Unspeakable Acts," *Op.Cit.,pp.98-9.* (٤٢)

Xavier Guillaume, "The Sound of Silence: Voice, Security and the Mundane," (٤٣)

DPIR Seminar, University of Sussex October, 2013, p.14.

Cheryl Glenn, "Silence: A Rhetoric Art for Resisting Discipline(s)," *Journal of Advanced Composition, Vol. 22, No. 2 (2002), p.263.* (٤٤)

Alexander Bird, "Illocutionary Silencing," *Pacific Philosophical Quarterly, Vol.83 (2002),pp.1-2.* (٤٥)

(٤٦) حول التكوين الجوهري للجماعة أنظر:

Kennan Ferguson, "Silence: A Politics," *Contemporary Political Theory, Vol. 2 (2003), pp.49-65.*

Glenn, "Silence..," *Op.Cit.,p.262.* (٤٧)

Glenn, "Silence..," *Op.Cit.,pp.263-4.* (٤٨)

Guillaume, "The Sound of Silence..," *Op.Cit.,p.17.* (٤٩)

Balzacq, "A theory of Securitization..," *Op.Cit.,p.2.* (٥٠)